مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٧٢٧**

الخميس، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد تراوري .... (غينيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي .... السيد كنوزين
إسبانيا .... السيدة منديس
ألمانيا .... السيد بلوغر
أنغولا .... السيد غسبار مارتنس
باكستان .... السيد أكرم
بلغاريا .... السيد فاسيليف
الجمهورية العربية السورية .... السيد صباغ
شيلي .... السيد ماكييرا
الصين .... السيد جيانغ جيانغ
فرنسا .... السيد دلا سابليير
الكاميرون .... السيد بلنغا - إبوتو
المكسيك .... السيدة غارسيا غويرا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية .... السيد طومسون
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد وليمسون

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (S/2003/333)

03-29768 (A)
0329768

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (S/2003/333)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد باسل (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الهادي عنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد الهادي عنابي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الوثيقة S/2003/333.

يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد الهادي عنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأعطيه الكلمة.

السيد عنابي (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أعرض التقرير الرابع للأمين العام عن الحالة في أفغانستان، المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٠١ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

يتضمن تقرير الأمين العام وصفا للتطورات الإدارية والسياسية والاقتصادية التي حدثت خلال الأشهر الأربعة الماضية في تنفيذ اتفاق بون بشأن أفغانستان. وأود في هذه الإحاطة الإعلامية أن أركز بطريقة مواضيعية أعم على التحديات الماثلة أمامنا في تنفيذ الاتفاق وعلى الكيفية التي تقترحها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لمواجهتها.

وسيكون تركيز البعثة في العام القادم على مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان لتوطيد سلطتها في جميع أنحاء البلد وتنفيذ السياسات الوطنية التي تصل إلى الدولة بأسرها. وسيعتمد هذا الجهد على التقدم المحرز في العام الماضي في إنشاء الهياكل الحكومية الأساسية وفي إثبات قدرة هذه الهياكل على العمل على مستوى أساسي. وسيتطلب الاعتماد على هذه الأسس تعزيز القدرات الإدارية والاضطلاع بإصلاح قطاع الأمن ودفع التحول السياسي نحو الحكم التمثيلي. إلا أننا، كما ذكر السيد الإبراهيمي مرارا في هذا المجلس وكما أوضح الأمين العام في تقريره، ليس بوسعنا أن نعتبر وجود هذه الهياكل الأساسية أمرا مسلما به. ويتعين متابعة توطيدها، وتوسيع نطاقها وإضفاء

الصفة الشرعية عليها. وسيقتضي هذا الأمر مواصلة الدعم من المجتمع الدولي.

وتم إثبات تصميم الحكومة الأفغانية على الاضطلاع بدور رائد في بناء دولتها واقتصادها بكل وضوح أثناء العمليات التحضيرية للميزانية الوطنية لهذه السنة. وقدمت الميزانية إلى المانحين في منتدى تنمية أفغانستان الذي عقد يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس في كابول وفي المنتدى الاستراتيجي الرفيع المستوى المعني بأفغانستان الذي عقد يوم ١٧ آذار/مارس في بروكسل. وتولت عملية الميزانية الإشراف على الوزارات الحكومية، بدعم من الأفرقة الاستشارية التي تتألف من الشركاء الدوليين ومن المانحين، لدى قيامها بإعداد وتبرير خطط نفقاتها، والدفاع عن مقترحاتها إلى زملائها في الحكومة وقبول الاعتمادات النهائية بالاستناد إلى مبدأ الاستدامة. وسيقاس تقدم جميع البرامج مقابل معايير متفق عليها.

وتعتبر الحكومة أن الميزانية تمثل أداتها الرئيسية لتقرير السياسات وكآلية لكفالة التوجه المحلي للقرارات المتعلقة بتوزيع الموارد وكفالة ملكيتها محليا. وتحدد الميزانية الدور الذي تضطلع به الدولة كمنظم وضامن للرفاه الاجتماعي وصون مبادئ الإنصاف الجغرافي في توزيع الموارد. وتوفر الميزانية نحو ٢,٢٦ بليون دولار للنفقات. وتقدر الحكومة أنها ستجبي ضرائب دخل بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار وقد تعهد المانحون حتى الآن بالتبرع بمبلغ ١,٨٧ بليون دولار، مما يترك ثغرة في التمويل تبلغ نحو ١٩١ مليون دولار في ميزانية هذه السنة.

وتحتل مسألة امتلاك الحكومة لزمام الأمور والقيادة في وضع الأولويات الوطنية لمجمل برنامج الإعمار مركز عملية الميزانية – وبعبارة أخرى، تحويل النظام المخصص الذي تطور أثناء سنوات الحرب الأهلية، عندما تولت المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى تدريجيا بعض مهام الدولة المتعلقة بأداء الخدمات، إلى نظام تمتلك فيه الدولة نفسها القدرة على ممارسة مسؤوليتها عن التنمية الوطنية.

وقد تولت الأمم المتحدة دعم هذا التحول، وعملت مع الوزارات وداخلها على بناء قدراتها وتنسيق أولويات برامج الأمم المتحدة مع أولويات البرامج الوطنية. ويعتمد دعم الأمم المتحدة في هذا الصدد، على جهد ناجح بوجه عام على مدى السنة الماضية لإدماج البرامج التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة تحت مظلة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان.وأكدت البعثة في الوقت نفسه، على مسؤولية الحكومة عن كفالة الاستعمال الكفء للموارد التي تديرها – كثير منها يقدمه المانحون – عن طريق بناء القدرات ومنع الفساد. كما أكد عدد من الوفود في مؤتمر بروكسل، الذي أشرت إليه آنفا، على ضرورة الإصلاح الإداري في الخدمة العامة.

ويعتمد الإعمار والتنمية الاقتصادية، في خطة الحكومة، على نجاح الإصلاح الإداري. ويحدد برنامج التنمية الوطنية دورا واضحا للدولة في الأجل الطويل. وبينما ستستثمر الدولة في رأس المال البشري وتقوم بتنفيذ السياسات الاجتماعية التي تركز على تقديم المساعدة إلى أضعف فئات الشعب، فإنها لن تتولى دورا إداريا مباشرا إلا عندما تقتضيه العدالة الاجتماعية. وتدعو خطة التنمية في النواحي الأخرى إلى إعادة توجيه جهاز الدولة للتركيز على السياسة العامة والتنظيم، وتدع التنفيذ والنمو إلى القطاع الخاص. وتعترف الإدارة بأن وجود قطاع خاص قوي ويوفر فرص التنمية المستدامة يعتبر في نهاية المطاف أكثر الطرق فعالية لتحسين ظروف غالبية السكان وتوطيد استقرار قاعدة موارد الحكومة الوطنية.

ويشير تقرير الأمين العام إلى أن الحكومة قد اتخذت بالفعل خطوات لتنفيذ هذا التحول، ولا سيما من خلال تنفيذ عملية ناجحة لسوق الصرف؛ ومن خلال إجراء تعديلات في ملاكات الموظفين تعكس التكوين العرقي للسكان؛ ومن خلال إنشاء عدد من اللجان، بما في ذلك لجان تعنى بإصلاح قطاع الأمن، وإصلاح الخدمة المدنية، وإصلاح القضاء والتطور الدستوري وتعزيز حقوق الإنسان. بيد أنه لا يزال هناك المزيد مما يتعين عمله، ولا سيما فيما يتعلق بإصلاح الخدمة المدنية وقطاع القضاء.

وأعتقد بأن من أبرز التحديات الماثلة أمام حكومة أفغانستان تعزيز الروابط بين كابول والمقاطعات وتعزيز قدرة حكومات المقاطعات والحكومات المحلية نفسها. وسيؤدي الحكم الفعال على الصعيد المحلي، الذي يرتبط بعلاقات مالية وإدارية وسياسية موثوقة مع الحكومة المركزية، إلى تمكين السكان في جميع أنحاء أفغانستان من اكتساب الثقة بأن الحكومة قادرة على التأثير الإيجابي في حياتهم. بيد أنه لبلوغ هذا الهدف، لا بد من تحسين الأمن إلى حد كبير خارج كابول.

وقد شددنا باستمرار فيما نقدمه لمجلس الأمن من إحاطات إعلامية وتقارير على أن انعدام الأمن يهدد بالخطر عملية السلام على كافة الأصعدة، وأن إصلاح القطاع الأمني بالتالي في المقام الأول من الأهمية. وليس تقرير الأمين العام في هذا الصدد استثناء من ذلك. فهو يصف التطورات التي تستجدّ في مجال بناء الجيش الوطني والشرطة الوطنية، وعملية مكافحة المخدرات، والإصلاح القضائي، والتخطيط لبرامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. بيد أن من المهم ألاّ يُنظر إلى إصلاح القطاع الأمني باعتباره غاية في حد ذاته بل على أنه آلية لتمكين الحكومة المركزية من بسط سيطرتها على البلد، والسماح بالتالي لعمليات التنمية السياسية والاقتصادية المترابطة بأن تجري ضمن الحيز الذي يهيئه قطاع أمني قائم بوظيفته. وسوف يتيح وجود جيش وشرطة متسمين بالتعدد العرقي والمساءلة للدولة أن توفر البيئة المنظمة اللازمة لاستتباب سيادة القانون ولتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسيكفل إنشاء شرطة فعالة للحدود تحصيل الحكومة المركزية لإيرادات الجمارك، مما يزيدها قدرة واستدامة. وسيتيح إصلاح النظام القضائي إقرار سيادة القانون، استنادا إلى المواثيق الدولية التي وقعتها أفغانستان، وإدراج المبدأين المتمثلين في العدالة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان. وستقلص مكافحة المخدرات غير المشروعة الأثر الخبيث الذي يحدثه الاقتصاد غير القانوني الذي يحرم الدولة من الإيرادات كما يرعى الجريمة وزعزعة الاستقرار. وأخيرا، سيؤدي تنفيذ برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى تآكل داخلي في قوة الفصائل المسلحة غير المأذون بها، وهي مسؤولة عن كثير من انعدام الأمن في أنحاء أفغانستان ومقاومة في كثير من الحالات لبسط السيطرة الحكومية.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، احتلت بؤرة الاهتمام في خطة عمل الحكومة الأفغانية مختلف الأنشطة المرتبطة بإصلاح القطاع الأمني، من تكوين الشرطة الوطنية، إلى تدريب الجيش الوطني، والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإصلاح وزارتي الداخلية والدفاع، وإصلاح دوائر الاستخبارات الوطنية، وأعمال مكافحة المخدرات. وفي الوقت ذاته، يتضح شيئا فشيئا للرئيس قرضاي وزملائه، فضلا عن شركاء أفغانستان في المجتمع الدولي، أن جميع هذه المشاريع وثيقة الصلة ببعضها ويجب التنسيق بينها على نحو وثيق للغاية. وتنعقد اجتماعات بهذا المضمون في كابول بصفة منتظمة لتتيح لرؤساء اللجان الوطنية ولمختلف الدول القائدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الاجتماع للإشراف على التعاون فيما بينها ودفع مختلف البرامج والعمليات قدما للأمام. وقد أوصى الأمين العام

بإضافة عدد قليل من المستشارين في الشؤون العسكرية وشؤون الشرطة إلى البعثة، مساعدة لممثله الخاص السيد الإبراهيمي على مد يد العون للحكومة الأفغانية والدول الخمس القائدة لإصلاح القطاع الأمني في تحقيق أهدافها.

وينبغي أن تقترن التنمية الإدارية وإصلاح القطاع الأمني بعملية للتحول السياسي تكفل تمثيل الحكومة لكافة شرائح السكان وقابليتها للمساءلة أمامهم. وسوف تكون من المهام الرئيسية للعام المقبل في هذا الصدد، كما أفاد الأمين العام، إعداد دستور جديد وإقراره وإجراء الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٤. وتشكل الانتخابات بصفة خاصة ركيزة العملية وعنصرا لا غنى عنه في ولاية البعثة.

وسيشكل إجراء الانتخابات في حدود الجدول الزمني لاتفاق بون تحديا رئيسيا للبعثة والإدارة الانتقالية الأفغانية. وقد طلب الرئيس قرضاي رسميا في شباط/فبراير، في رسالة موجهة إلى الأمين العام، أن تؤدي البعثة دورا أساسيا في التحضير للانتخابات وتنظيمها. والأمين العام على استعداد للموافقة على هذا الطلب، رهنا بموافقة مجلس الأمن، وهو يقترح نتيجة لذلك في تقريره أن يُنشأ قسم انتخابي ضمن نطاق الدعامة الأولى للبعثة. وقد تم بالفعل ضم مستشارين في الشؤون الانتخابية إلى البعثة ليبدأوا تقديم المساعدة للحكومة في عملية التحضير للانتخابات. وقد أكّد هؤلاء المستشارون ما اعتقدناه منذ أمد طويل من أن إجراء التسجيل والانتخاب ستكون عملية بالغة التعقيد. ونتوخى في الوقت الراهن إنشاء قسم انتخابي ضمن البعثة تكون له القدرة على إسداء المشورة القائمة على الخبرة والمساعدة التقنية لهيئة إدارة الانتخابات الأفغانية في مسائل من قبيل تسجيل الناخبين، وتثقيف الناخبين، وإعداد قوانين الأحزاب السياسية، وإعداد النظام الانتخابي ذاته.

ومن الواضح أنه لا بد من حدوث قدر معين من التطور المؤسسي، ومن توافر مستوى ملائم من الأمن حتى يقدّر للانتخابات أن تكون مجدية وتتمتع بالمصداقية. يضاف إلى ذلك أن الانتخابات نشاط تقني يجب الحفاظ على بعض المعايير الدولية فيه لكي تعتبر الانتخابات مشروعة. وسوف تكون الموارد المطلوبة للوفاء بتلك المعايير، علاوة على تكلفة القسم الانتخابي والبعثة ذاتها، كبيرة. وإذا أريد إجراء الانتخابات وفقا لاتفاق بون، فمن الضروري أن يُنشأ القسم الانتخابي بالبعثة ويزود بالموارد الملائمة في أقرب وقت ممكن. كما أن من المهم أن تواصل الحكومة الأفغانية إرساء الإطار للانتخابات المقبلة. وكما قال السيد الإبراهيمي في ملاحظاته أمام منتدى التنمية الأفغانية في ١٣ آذار/مارس:

> ”من الواضح أنه لكي يتم الوفاء بالجدول الزمني الذي حدده اتفاق بون، من الضروري تحديد إطار قانوني ومؤسسي للتسجيل في غضون الأيام الـ ٤٠ القادمة، وذلك للبدء بصفة عاجلة في العمل الفعلي حتى يمكن الشروع في حملة التسجيل ذاتها خلال الصيف. وعلى نفس القدر من الأهمية العاجلة بالطبع تعيين الجهاز الانتخابي الأفغاني لقيادة هذه العملية“.

وبشكل أكثر عمومية، بينما يستعد المجلس لتجديد ولاية البعثة، من الملائم التشديد ثانية على الحاجة الماسة إلى إبداء الالتزام والدعم القويين على الصعيد السياسي الدولي لعملية بون خلال الأشهر الحاسمة المقبلة. وقد وقّع جيران أفغانستان إعلانا لحسن الجوار في العام الماضي في كابول. وكانت الأمم المتحدة حاضرة فضلا عن شركاء أفغانستان الرئيسيين وأعربوا عن تأييد قوي لتلك المبادرة. كما رحب مجلس الأمن بذلك الإعلان وأكد استعداده لدعمه عند الاقتضاء. ومن المهم أن يشارك جميع أصحاب المصلحة

مشاركة نشطة في تنفيذ نص ذلك الإعلان وروحه. وقد ترغب الدول الأعضاء والجهات المانحة والشركاء الدوليون في عملية السلام الأفغانية أن ينظروا في طرق أخرى للتعاون على دعم العملية السلمية برمتها.

وختاما، أود أن أتقدم نيابة عن الأمين العام بالشكر للمجلس على دعمه الراسخ والمستمر للبعثة على مدى العام الماضي.

وفوق ذلك كله نأمل من المجلس أن يبقي على وحدة النهج والتركيز التي ما برح يتحلى بها حيال أفغانستان والذي ما برح عنصرا هاما في التقدم المحرز حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.